تجربة أوزبكستان من الاستقلال إلى التنمية

سفارة جمهورية أوزبكستان في مصر

اعترفت جمهورية مصر العربية باستقلال جمهورية أوزبكستان في ١٩٩١/١٢/٢٦ و أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من خلال التوقيع على البيان المشترك في هذا الشأن في ١٩٩٢/١/٢٣ ، وذلك فى إطار زيارة الوفد المصري برئاسة نائب رئيس الوزراء المصري إلى طشقند.

حيث يرتبط شعب أوزبكستان بشعوب الدول العربية وفى مقدمتها مصر بالعديد من الأواصر التاريخية والثقافية والدينية.

نالت اوزبكستان شهرة كبيرة لدى العرب منذ القدم باسم بلاد ما وراء النهر، وكان افتتاح أول سفارة عربية لمصر فى طشقند حدثاً هاماً فى تاريخ العلاقات المشتركة، خلال السنوات الأولى للاستقلال في أكتوبر١٩٩٥ أثناء زيارة وزير خارجية أوزبكستان الدكتور عبد العزيز كاملوف للقاهرة.

وفي ديسمبر عام١٩٩٢ زار الرئيس إسلام كريموف رئيس أوزبكستان القاهرة على رأس وفد حكومي كبير، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية أسس العلاقات والتعاون بين مصر وأوزبكستان، واتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني، واتفاقية النقل الجوي، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، وفى الفتره من ١٧ إلى ١٩

إبريل ٢٠٠٧ قام الرئيس كريموف بزيارة مصر للمرة الثانية وتناولت المباحثات الثنائية بين الرئيسين القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، حيث أكد الطرفان على دعمهما للجهود الرامية إلى تجنب صدام الحضارات والثقافات، وأعربا عن أهمية إحلال مبادئ الإحترام المتبادل للأديان والخصوصيات الثقافية لكافة الأطراف، وأبدى الطرفان استعدادهما للتعاون الوثيق فى إطار منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامى لتنسيق الجهود والمواقف.

وفي سبتمبر عام ١٩٩٣ تم التوقيع على بروتوكول التعاون في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف، وفي مايو عام ١٩٩٥ تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال التعليم بين وزارتي التعليم في كل من البلدين واتفاقية بين وزارة تعليم أوزبكستان وجامعة الأزهر، واتفاق بشأن التعاون العلمي بين جامعتي طشقند والقاهرة، وفي أكتوبر عام ١٩٩٥ وقع الطرفان على اتفاقية بشأن التعاون السياحي وفي يونيو عام ١٩٩٦ على اتفاق بشأن التعاون في مجال الزراعة.

كما تم إنشاء اللجنة الأوزبكية المصرية المشتركة برئاسة وزيري الاقتصاد في كلا البلدين التي عقدت أول دورة لها في طشقند في يونيو عام ١٩٩٦، و قد أقيم خلال انعقادها معرض للمنتجات المصرية بطشقند شاركت فيه ٦٢ شركة مصرية وتنعقد اللجنة مرة كل سنتين في طشقند والقاهرة بالتناوب، كما عقدت اللجنة دورتها السادسة في الفترة (٤-٥ مايو) عام ٢٠٠٩ في القاهرة، حيث وقعت أوزبكستان ومصر على ثلاث مذكرات للتفاهم بشأن التعاون في مجالات الثقافة و الصحة والصيدلة والاتصالات والدراسات الزراعية و خاصة في مجال إكتشاف أنواع جديدة من القطن، وناقش أعضاء الوفد الاوزبكي برئاسة نائب رئيس وزراء جمهورية اوزبكستان مع كبار المسؤولين المصريين سبل دعم التعاون في مجالات الزراعة، والسياحة، والبحث العلمي وزيادة التبادل التجاري.

وتجدر الاشارة أن الصندوق المصري للتعاون مع دول الكومنولث التابع لوزارة الخارجية المصرية قدم العديد من المنح التدريبية المتخصصة لأوزبكستان في مجالات

نقل الخبرة والتدريب في المراكز والمعاهد العلمية المصرية، وشملت أكاديمية الشرطة والمعهد المصرفي، ومعهد الدراسات الدبلوماسية، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ومركز المعلومات، واتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري، والهيئة العامة لتنشيط السياحة، والمعهد القومي للنقل، والمركز الدولي للزراعة، ومعهد الدراسات الإستراتيجية، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، والمركز الدولي للتدريب والاستشارات، وهيئة كهرباء مصر ومعهد التبّين للدراسات المعدنية.

وفي عام ٢٠١٤ تمت اعادة تأسيس جمعية الصداقة المصرية الأوزبكية، كما تم تشكيل جمعية مماثلة في الإسكندرية.

ومن جانب آخر تعتبر جمهورية مصر العربية من الدول المشاركة بشكل دائم في مهرجان "أنغام الشرق" الدولي للموسيقى الشرقية الذي يقام مرة واحدة في كل سنتين بمدينة سمرقند، ويجري هذا المهرجان الذي يشارك فيه عادة ممثلون للكثير من بلدان العالم في شهر أغسطس والى جانب ذلك يتبادل الطرفان الفرق الفنية والمعارض بشكل دائم.

اوزبكستان بين الاستقلال والتنمية

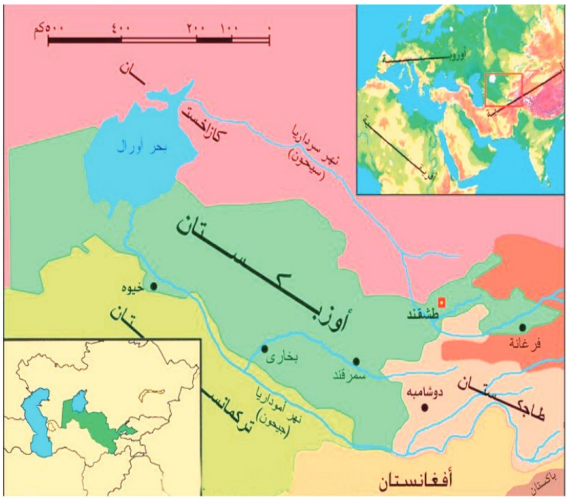

مضت ٢٦ عاما على استقلال جمهورية أوزبكستان فى ٣١ أغسطس عام ١٩٩١م. ودخلت البلاد مرحلة جديدة فى تاريخها

فى عام ١٩٩٢ تم إقرار الدستور الجديد للبلاد، كخطوة هامة على طريق الإصلاح وبناء الدولة الجديدة ذات النظام الديمقراطى الذى يضمن كل الحقوق.

لقد منح الاستقلال العالم فرصة اكتشاف أوزبكستان التي تعد اليوم عضواً كامل

الحقوق فى منظمة الأمم المتحدة و غيرها من الهيئات الدولية الأخرى، وفى الوقت الراهن أقامت أوزبكستان علاقات دبلوماسية مع ١٣٠ دولة في العالم وتعمل فى عاصمتها أكثرمن٥٠ سفارة للدول الأجنبية وكذلك عدد كبير من ممثليات الهيئات الدولية.

وفى عام ١٩٩٢ أعلن الرئيس الأول إسلام كريموف خمسة أسس للاستراتيجية طويلة الأمد لتطور جمهورية أوزبكستان فى كافة المجالات، وحققت البلاد نجاحات هائلة فى تطورها الاقتصادى.

وقد اخذت قاعدة النموذج الوطنى للإصلاح والتنمية فى الاعتبار الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية لأوزبكستان وتاريخ الدولة والقيم القومية والخبرات الدولية، حيث ترتكز إلى خمسة مبادئ جوهرية للانتقال إلى اقتصاد السوق الحر ذات التوجه الإجتماعي.

المبدأ الأول: أولوية الاقتصاد عن السياسة، والتى تعنى أن الاصلاحات الاقتصادية ينبغى أن تتحرر من كافة المسلمات الجامدة والاستراتيجيات، ولا ينبغى أن تخضع لأى من الأيديولوجيات.

المبدأ الثانى: الدولة هى القائم الرئيسى على الاصلاح، وعليها تحديد الأولويات الحيوية، واتجاهات الاصلاح ومراحله، ووضع البرامج الحكومية للتنمية وتجسيدها بالتالى على أرض الواقع.

المبدأ الثالث: سيادة القانون فى كافة مجالات الحياة فى المجتمع، حيث ينبغى على الجميع دون استثناء، الالتزام بالدستور والقوانين التى يتم تطبيقها بالوسائل الديمقراطية.

المبدأ الرابع: انتهاج السياسة الاجتماعية القوية مع تطبيق علاقات السوق فى الوقت نفسه، فمن الضرورى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحماية الاجتماعية المؤكدة للسكان وخاصة الفئات محدودة الدخل والأسر متعددة الأطفال وذوى الدخول المحدودة.

المبدأ الخامس: يتحقق التحول إلى علاقات السوق من مرحلة لأخرى عبر الطريق

التدريجى، المدروس، مع الأخذ فى الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الموضوعية.

وبفضل تحقيق أوزبكستان لنموذجها الخاص فى التحديث والنهضة للمجتمع، والذى حصل على اسم "النموذج الأوزبكى" للتنمية، وبالتحقيق المتواصل للاصلاحات الواسعة فى كافة المجالات والقطاعات عبر سنوات الاستقلال، فقد تم التغيير الجذرى لهيكل الاقتصاد، وتم خلق القاعدة الواعدة لتحقيق النمو الاقتصادى المستدام.

وخلال فترة تاريخية قصيرة من الزمن، ارتفع النمو الاقتصادى فى البلاد ٥,٥ مرة، كما تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عبر تلك الفترة أربع مرات، وكذلك من حيث القوة الشرائية، وهو اليوم يبلغ حوالى سبعة آلاف دولار، وذلك رغم ارتفاع عدد السكان فى البلاد إلى نحو ٣٢ مليون نسمة، وبدءا من عام ٢٠٠٥، تحقق الموازنة الحكومية فائضا يسمح لها بالمساهمة فى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلى،

حيث يشير النمو الاقتصادي المستدام والتوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية على كفاءة وفعالية الأولويات والمجالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية فى البلاد.

و قد نجحت أوزبكستان عبر سنوات الاستقلال فى تحقيق إنجازات مؤثرة فى شتى المجالات، حيث تولى البلاد اهتماما كبيرا بالصناعة وتحديث الإنتاج وتطوير البنية التحتية، وتمهيد الطريق لتوفيراستقرار النمو الاقتصادى.

واليوم، يمكن التأكيد على أن أوزبكستان– بلد ذو اقتصاد متنوع المجالات، ويعود الفضل فى الكثير إلى الشباب الموهوب الذى يتمتع بالتعليم المتميز بالاضافة إلى تطور صناعة السيارات، وإنتاج النسيج، والإنتاج الزراعي، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من المجالات الأخرى.

كما أن الإمكانات السياحية الثرية والتراث الثقافى النادر لأوزبكستان يمهدان الطريق نحو تطوير قطاع السياحة، فعلى أراضى أوزبكستان يوجد أكثر من سبعة آلاف من

الآثار التاريخية المعمارية حيث تتركز أشهرها فى مدن: سمرقند و بخارى وخيوى وشهريسبز وطشقند وخوقند وغيرها من المدن العريقة.

وفى مجال القطاع الزراعى نجحت أوزبكستان فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب حيث وصل حجم إنتاج الحبوب فى عام٢٠١٦ إلى ما يزيد عن ثمانية ملايين طن.

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج الخاص للتطور، قد ساعد أوزبكستان على تجاوز صعاب المرحلة الانتقالية دون التعرض إلى الهزات الإجتماعية الخطيرة والصمود فى ظل ظروف الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتوفير النمو الراسخ لرفاهية السكان.

وتستكمل أوزبكستان مسيرتها نحو المستقبل بعد إجراء انتخابات رئاسية لاختيار الرئيس الذي سيكمل ما أسس له الرئيس الراحل إسلام كريموف، حيث جرت هذه الانتخابات في ٤ من ديسمبر من عام ٢٠١٦، وتنافس فيها أربعة مرشحين من أربعة أحزاب، قدمت لهم اللجنة المشرفة على الانتخابات فرصًا متساوية لتقديم الدعاية الانتخابية وعرض برامجهم على الناخبين.

وأعلن رئيس لجنة الانتخابات المركزية "ميرزا اولوغبيك عبد السلاموف" في ٥ ديسمبر عام ٢٠١٦م، أن الانتخابات الرئاسية في أوزبكستان أجريت في جو من الشفافية والصراحة والعلانية وفقا للقانون الانتخابي الوطني ومبادئ الديمقراطية للقوانين المتعارف عليها دوليا، حيث شارك فى الانتخابات الرئاسية ١٧ مليون و ٩٠٠ الف مواطن ما يمثل ٨٧,٨٣ % من إجمالي عدد الناخبين المدرجين في القوائم، وفقا للمادة ٣٥ من قانون "انتخابات رئيس جمهورية أوزبكستان"، وتم الاعلان عن فوز شوكت ميرضيائيف – رئيس وزراء أوزبكستان السابق في الانتخابات الرئاسية .

وقد تم إصدار مرسوم "حول استراتيجية العمل لمزيد من التنمية في جمهورية أوزبكستان" والذى يعد واحدا من المراسيم الأولى التي صدرت عن الرئيس شوكت ميرضيائيف – رئيس جمهورية أوزبكستان.

ويقضي مشروع المرسوم هذا بالمصادقة على ما يلي:

- استراتيجية العمل الخاصة بخمسة إتجاهات ذات أولوية لتطوير جمهورية أوزبكستان خلال السنوات ما بين ٢٠١٧ – ٢٠٢١.
- برنامج الدولة لتحقيق استراتيجية العمل في عام ٢٠١٧ – عام الحوار مع الشعب و مصالح الإنسان.

وخلال إعداد مشروع المرسوم أُجريت نقاشات في مختلف الأوساط الإجتماعية ونُشر نصه في وسائل الإعلام العام لتبادل الأراء. مما أثار اهتمام المواطنين وأكد على ارتباط مصيرهم بالإصلاحات الجاري تحقيقها في البلاد، ونتيجة لتلك النقاشات وردت ١٣١٠ مقترحات و أفكار وعلى أساسها أعيد النظر في ٤١ فقرة من برنامج الدولة، وقد وُضع في أساس إستراتيجية العمل مسائل مهمة لتنمية البلاد إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً و ثقافياً، أُعلنها رئيس جمهورية أوزبكستان "شوكت ميرضيا ئيف" أثناء سير الحملة الإنتخابية، والعديد من اللقاءات مع ممثلي الأوساط الإجتماعية و دوائر الأعمال و أجهزة الدولة، وتهدف إستراتيجية العمل الى رفع فعالية الإصلاحات الجاري تحقيقها بصورة جذرية وتوفير الظروف لإنجاح تطوير الدولة والمجتمع وتجديد البلاد وتحرير جميع مجالات الحياة بوتائر سريعة.

و قد تم تحديد العديد من الاتجاهات ذات اولوية لتنمية البلاد وهي كالآتي:

١. إستكمال عملية بناء الدولة والمجتمع؛
٢. تأمين أولوية القانون وإصلاح النظام القضائي القانوني؛
٣. تطوير وتحرير الإقتصاد؛
٤. تنمية المجال الإجتماعي؛
٥. تحقيق الأمن والوفاق بين القوميات والتسامح الديني وارساء سياسة خارجية متزنة وبناءة ذات منفعة متبادلة.

ولكل اتجاه من هذه الإتجاهات العديد من الاجراءات لتعميق الإصلاحات والتحولات في البلاد مستقبلا.

ومن ثم يقتضي تحقيق إستراتيجية العمل على خمس مراحل، وفي إطار كل منها ستتم المصادقة على برنامج الدولة السنوي الخاص لتحقيقه وفقا لشعار العام المعلن.

خلاصة القول تعد هذه الإستراتيجية حافزا قويا لتقدم جمهورية أوزبكستان على طريق الإصلاحات، والتجديد في جميع المجالات وبناء دولة المؤسسات، والقانون الديموقراطية مع إقتصاد السوق المتطور، والمجتمع المدني القوي، وتأمين أولوية القانون والأمن والوفاق بين القوميات والتسامح الديني في المجتمع.